

الحجاب الشرعي للمرأة المسلمة

النهي عن التشدد في غير موضعه

سبق أن ذكرنا أن القرين الملازم للانسان ، منذ مولده حتى مماته ، يوسوس له بالشر ، وأن له مداخل وأساليب لاقتناع الشخص بها يوسوس به ، وأنه إن لم يستطع النهي عن الصلاة مثلا ، فإنه يلجأ إلى محاولة تأخيرها عن أول وقتها ثم إلى آخر وقتها ، فيقل الثواب ، وقد يحدث ما يشغل الشخص عن الصلاة فتضيع إلى أن يحل موعد الصلاة التالية ، وهكذا إن لم يستطع الشيطان إقناع الشخص بارتكاب المعاصي ، فإنه يوسوس له بتأخير العبادات للعديد من الأسباب التي يذكرها ، ويزينها له ، فإن لم يستطع ذلك أيضا فإنه يأمره بالتشدد في غير موضعه ، حتى يوقعه في الخطأ ، فقد رأيت ممن هو مشهود له بالتقوى والايان الشديد، يقع في الوسوسة في مدى صحة الوضوء فيعيد الوضوء مرات ومرات ويمكث فترة طويلة ، في محاولة إسباغ الوضوء على كافة الأعضاء ، مرات ومرات ، مما أدى إلى تأخره - أحيانا- عن اللحاق بالجماعة من أولها. والأمثلة على كثيرة بكثرة الوسوسة في الصلاة وفي غير ذلك من أمور العبادات والمعاملات .

والمرأة المتدينة ترتدى الحجاب الشرعي ، الذي يكشف فقط الوجه والكفين ، ثم ترى ارتداء النقاب باعتباره فريضة واجبة ، رغم ما قد يحمله ذلك من مشقة ومواجهة بعض الصعوبات في بعض المجتمعات العربية أو الغربية التي لم تعتد ذلك .

ونشير فيما يلي إلى بعض الأحاديث النبوية التي تنهى عن التشدد في أمور الدين :

- عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال: " هلك المنتنعون " قالها ثلاثا⁽¹⁾ ، قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ في شرح الحديث : هلك المنتنعون : أي المتعمقون الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم ، وقال الشيخ بن تيمية رَحِمَهُ اللهُ : هلك المنتنعون : أي المتشددون في غير موضع التشديد .

- عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ :

سمعت رسول الله ﷺ يقول في بيتي هذا :

(1) رواه مسلم في صحيحه رقم 2670 .

(2) مجموعة الفتاوى - لابن تيمية ج 22 ص 224 .

الحجاب الشرعي للمرأة المسلمة

"اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فرفق به" (1).

- قال رسول الله ﷺ:

"لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم ، فإن قوما تشددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم" (2) .

- وقال رسول الله ﷺ:

"إياكم والغلو فإنما أهلك من كان من قبلكم الغلو" (3).

ويدعو الله سبحانه وتعالى إلى اليسر دائما ويريده ، ولا يريد العسر وذلك في قوله تعالى:
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ البقرة: ١٨٥ .
ويشير الله من ابتلى بالعسر في أمر من الأمور ، أن اليسر آت لا محالة ، بل إن الله قدر أن يتزامن اليسر مع العسر تخفيفا له ، وإزالة لآثاره ، كرما ولطفا من الله عزوجل ، فقال تعالى في محكم كتابه :

﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (٧) الطلاق: ٧ .
﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (٥) ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (٦) الشرح: ٥ - ٦ .
وقال ﷺ " بشروا ولا تنفروا . ويسروا ولا تعسروا" (4) .

فالله سبحانه وتعالى من رحمته بعباده ، أنه لم يكلفهم بالمستحيل أو بالأمر الشاق ، إنما كلفهم بما يستطيعون ، تيسيرا لهم ، ومعاونة لهم على الطاعة ، ولم يشرع الله عزوجل ما يوقع الناس في الحرج ، فلذلك نجد الرسول صلوات الله وسلامه عليه - الذي كان خلقه القرآن - كان ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما ، وعندما سأله أحد الصحابة هل

(1) رواه أبو داود في كتاب الأدب ج 4 ص 276 ، ص 277 .

(2) أخرجه مسلم ج 3 ص 1458 .

(3) رواه النسائي كتاب المناسك ج 5 ص 268 ، وابن ماجه كتاب المناسب ج 2 ص 1008 .

(4) رواه مسلم ج 3 ص 1358 .

الحجاب الشرعي للمرأة المسلمة

يجب الحج في كل عام ، أعرض عنه مرتين ، ثم رد عليه غاضبا وناهيا إياه عن كثرة السؤال ، لأن الرسول ﷺ لو أجابه بالايجاب ، لوجب ذلك ، وما استطاع المسلمون تنفيذ هذا الأمر . فعلى من يتصدر للفتوى من علماء المسلمين ، أن ييسر على الناس ، بما لا يخالف أوامر الشرع الإسلامي الحنيف ولا يشدد عليهم أو يضيق عليهم ، نتيجة أخذ الحكم من آية قرآنية أو حديث نبوي ، دون الإطلاع على باقي الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، التي بالإطلاع عليها يجد المرء تفسيراً أو توضيحاً أو شرحاً للنص الآخر ، كما يجب على من يتصدى للفتوى أن يعلم مثلاً الناسخ والمنسوخ والخاص والعام والمحكم والمتشابه إلى غير ذلك من علوم القرآن والحديث التي لا غنى لها لفهم المقصود من الأوامر القرآنية والنبوية .

فليس مطلوباً من المرأة مثلاً ارتداء النقاب ، رغم ما قد يسببه لها من الشعور بالحر الشديد ، أو عدم حرية الحركة أثناء المشي ، أو ضرورة استعانتها بصبي مثلاً ليمسك يدها لتستطيع السير في الطريق ، بسبب عدم رؤيتها الطريق جيداً ، لأنه ترتدى نقاباً أسود طبقة أو طبقتين ، تمنع الرؤية في الاتجاهين ... الخ

إن من يتعرض للفتوى برأى معين في الدين ، يجب عليه أن يتحرى الحق والصواب ، بدون تأثر بالعادات المحلية ، أو بآراء بعض الكتاب أو رجال الدين ، إنما يحرص على أن يكون رأيه متفقاً مع أوامر القرآن الكريم وأوامر الرسول ﷺ ، وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه بعدم تحريم أمر دون أن يحرمه الله ، أو نحلل شيئاً حرمه الله ، وذلك في قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ النحل: ١١٦ .